

رئيس قسم التغيرات المناخية في الهيئة العامة للبيئة أشار إلى أن الكويت تساهم بـ 0.27% من الانبعاثات العالمية المسببة للاحتباس الحراري وهي نسبة قليلة جدا

الخياط لـ «الأنباء»: نسعى لإنتاج الطاقة بواسطة الخلايا الشمسية في «أم قدير» النفطي وتسجيله في الأمم المتحدة كمشروع مقل للانبعاثات

الغطاء النباتي قليل جداً مقارنة بالمساحة الكلية للدولة لا يساهم في ارتفاع الغازات الدفيئة في البلاد المشاريع النفطية المطروحة طموحة جداً ومن شأنها تحسين ملف الكويت عالمياً في التغير المناخي 75% من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في الكويت تصدر عن أنشطة إنتاج الطاقة رؤية الدولة إلى عام 2035 بتحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً لها تأثير إيجابي كبير على ملف تغير المناخ بالدولة

حاورته: دارين العلي

ولفت إلى أهمية دور القطاع النفطي في خفض هذه الانبعاثات كونه المسؤول عن نوعية وجودة الوقود المستخدم في جميع قطاعات الدولة فضلاً عن الانبعاثات الصادرة من عمليات تشغيل مصافي البترول وأبار النفط. مشيراً إلى أن المشاريع المطروحة حالياً من قبل القطاع النفطي طموحة جداً ومن شأنها تحسين ملف دولة الكويت في التغير المناخي مثل مشروع الوقود البيئي ومشروع المصفاة الرابعة وغيرها.

ولفت إلى أن رؤية الدولة إلى عام 2035 لها تأثير إيجابي كبير جداً على ملف تغير المناخ بالدولة. وهدف الرؤية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري جذاب للاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية من القطاعات المالية والتجارية والخدماتية. كل هذه الأهداف كقضية بتحسين صورة دولة الكويت فيما يتعلق بملف تغير المناخ.

وتحدث الخياط عن مشاركة الكويت في مؤتمر الأطراف العشرين لتغير المناخ المنعقد نهاية العام الحالي في فرنسا بالإضافة إلى عدد من القضايا البيئية المتعلقة والتي كانت محور اللقاء مع الخياط. فإلى التفاصيل:

تعتبر ظاهرة تغير المناخ والارتفاع في درجات الحرارة ظاهرة عالمية تؤثر جميع دول العالم ومن ضمنها دول المنطقة. حيث من المتوقع ارتفاع المعدل السنوي للحرارة بمقدار 1.6 درجة حتى 2050 وهذا الارتفاع يتزامن مع قلة هطول الأمطار على المنطقة مع زيادة في شدة العواصف الترابية وارتفاع عدد الأيام المغيرة خلال العام الواحد.

هذه التوقعات تحدث عنها رئيس قسم التغيرات المناخية في الهيئة العامة للبيئة م. بنزريف الخياط الذي أوضح في لقاء خاص مع «الأنباء» أن المنسوب في هذه الظاهرة هي الدول الكبرى ومن يدفع ثمن نتائجها الدول النامية فالكويت مثلاً تساهم بما يعادل 0.27% من الانبعاثات العالمية المسببة للاحتباس الحراري وهذه النسبة تعتبر قليلة جداً.

وقال إن 75% من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في الكويت تصدر عن أنشطة إنتاج الطاقة في محطات الكهرباء والماء ومصافي البترول وأبار النفط ثم يأتي قطاع النقل بنسبة 18% والنسبة المتبقية تتوزع على القطاع الصناعي ومرادم النفايات ومحطات معالجة الصرف الصحي.



حجم الانبعاثات واللوثات مع مساحة الدولة وعدد السكان وطبيعة الأنشطة الخاصة بالطاقة المتواجدة فيها أم انها تفوق المعايير العالمية؟

● كل دولة من دول العالم لها ظروف وطنية وبيئية ومناخية خاصة بها، فعلى سبيل المثال

دولة الكويت تعاني من ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وهذا الأمر يتطلب

استهلاك مرتفع من الطاقة لعملية التكييف والتبريد كما أن دولة الكويت تعتمد على

تحلية مياه البحر في إنتاج المياه والمعروف عالمياً بأن هذه العملية تستهلك الكثير من

الطاقة، وكما أسلفنا سابقاً بأن دولة الكويت تعتبر دولة

صحرافية ذات مناخ حار صيفاً غير صالحة للزراعة لذلك نجد

بأن الغطاء النباتي قليل جداً مقارنة بالمساحة الكلية لدولة

الكويت وهذا الأمر يعتبر عاملاً مساعداً لارتفاع غازات الدفيئة

بالدولة.

هل مشاريع الدولة الإنشائية ذات تأثير في هذا الشأن؟

● يمتد الأفق الزمني لرؤية الدولة والأهداف الاستراتيجية للتنمية إلى عام 2035 وهو ما يعبر عن الطموح التنموي للدولة على المدى (20 عاماً)،

ونسعى لاستراتيجية التنمية لبلوغ تلك الطموحات طويلة الأجل من خلال إعداد وتنفيذ

سلسلة خطط تنموية متتالية متوسطة الأجل وهو ما يسمى

الخطط الخمسية، ورؤية الدولة إلى عام 2035 لها

تأثير إيجابي كبير جداً على ملف تغير المناخ بالدولة،

والمشاريع والمشاريع الواسعة في الخطط الخمسية للدولة

طموحة جداً إذا ما تم تنفيذها وفق الجدول الزمني المطروح،

وإذا أخذنا بالاعتبار الهدف الإنشائي في رؤية الكويت

لعام 2035 وهو «تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري

جاذب للاستثمار» والأهداف الإستراتيجية لتحقيق هذه

الرؤية ومنها رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات

غير النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية من القطاعات المالية

والخدماتية، كل هذه الأهداف كفيلة بتحسين

صورة دولة الكويت فيما يتعلق بملف تغير المناخ،

وكمما ذكرنا سابقاً بعض المشاريع المطروحة في خطط

التنمية مثل مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة

ومشروع الوقود البيئي ومشروع المصفاة الرابعة

وكذلك مشروع تحويل النفايات البلدية الصلبة

إلى طاقة كهربائية لها تأثير مباشر على خفض انبعاثات

الدولة من غازات الدفيئة مستقبلاً، كما أن مواد قانون

حماية البيئة رقم 2014/42 والمعدل بالقانون رقم 199

2015 واللائحة التنفيذية لهذا القانون التي ستصدرها الهيئة

القانون التي ستصدرها الهيئة لها تأثير إيجابي ومباشر على

ملف التغير المناخي بدولة الكويت.

جهات الدولة واعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة أو المجلس الأعلى للبيئة ومن ثم تقديمها إلى سكرتارية

الانبعاثات بشكل رسمي. لدى الدولة امكانيات مادية

يمكنها استغلالها في عدد من الحلول التي تقلل نسب

الانبعاثات وغيرها فهل هي على استعداد لذلك؟

● كبدائية يجب ان نعلم ان ظاهرة التغيرات المناخية هي

ظاهرة عالمية وليست محلية أي أن الانبعاثات الغازية

المسببة للاحتباس الحراري لأي دولة لا تؤثر على الدولة

نفسها بتأثيرها سيكون عالمياً على الكرة الأرضية وبالتالي

يجب ان نعرف بأن دولة الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

المستخدمة بطاقة الرياح الكويت تساهم في انبعاثاتها

الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يعادل 0.27%

بالنسبة للانبعاثات العالمية وهذه النسبة تعتبر قليلة

جداً، إلا ان دولة الكويت ومن خلال انضمامها للاتفاقية

انتاج الطاقة بواسطة الخلايا الشمسية في حل أم قدير النفطي ليصبح ثالث مشروع يتم تسجيله في الامم المتحدة.

ما الحلول لتقليل الانبعاثات للغازات

الدفيئة التي تساهم في التغير المناخي والاحتباس الحراري

من وجهة نظر الكويت؟ من وجهة نظرنا موضوع

اصلاح النظام المناخي بالكرة الأرضية يتطلب قيام الدول

الصناعية الكبرى بخفض انبعاثاتها خفضاً حقيقياً

قابل للقياس والتحقق والمراقبة وهذا ما تم اقراره

في بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز النفاذ عام 2008

والذي جاء بالفشل نتيجة تخلي بعض الدول المتقدمة

عن الوفاء بالتزاماتها نحو بنسود البروتوكول، والآن

تجري المفاوضات على قدم وساق لصياغة اتفاق جديد

سينم التوقيع عليه نهاية هذا العام في باريس ويدخل حيز

النفاذ عام 2020 وستنضم ملامح هذا الاتفاق مع آخر

جولة من المفاوضات المقرر عقدها بجمهورية ألمانيا في

منصف شهر أكتوبر القادم، حيث تسعى الدول المتقدمة

الى ادخال جميع الدول النامية من دائرة الالتزامات بالتحفيز

من انبعاث غازات الدفيئة وبالمقابل تسعى الدول النامية

الى التفرقة بينها وبين الدول المتقدمة بحيث يكون على

الدول المتقدمة التزامات واجبة التنفيذ وعلى الدول النامية

استسهامات تخضع لظروفها وامكانياتها الوطنية.

وفي هذا الصدد، طالبت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير

المناخ من جميع دول العالم تقديم مساهماتها المستقبلية

خلال الفترة 2020 الى 2030 في معالجة تغير المناخ

على مستوى الدولة وهو ما يطلق عليه «المساهمات

المعززة على الصعيد الوطني»، وهذه الوثيقة سيتم تقديمها

رسمياً الى سكرتارية قبل بداية مؤتمر الأطراف العشرين

لتغير المناخ والذي سيعقد في باريس بداية ديسمبر من هذا

العام، والهيئة العامة للبيئة تقوم حالياً بالتنسيق مع

إدارات ومراكز المناخ بدول مجلس التعاون الخليجي

لتوحيد شكل ومضمون المسودة الاولى من هذه الوثيقة

تمهيدا لعرضها على مختلف لإصدار الموافقة على مشروع



رئيس قسم التغيرات المناخية في الهيئة العامة للبيئة م. شريف الخياط يتحدث إلى الزميلة دارين العلي

سببها الرئيسي نوعية الوقود النفطي الذي يستخدم في الحرق وبالأخص في قطاع انتاج الكهرباء والماء نظراً للاستهلاك المرتفع بالدولة في هذين الموردين الحيويين.

وما دور القطاع النفطي في خفض هذه الانبعاثات كونه من

أكثر الجهات المؤثرة؟ القطاع النفطي له دور

كبير في خفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري

كونه المسؤول عن نوعية وجود الوقود المستخدم

في جميع قطاعات الدولة، فضلاً عن الانبعاثات الصادرة

من عمليات تشغيل مصافي البترول وأبار النفط،

والمشاريع المطروحة حالياً من قبل القطاع النفطي طموحة

جداً ومن شأنها تحسين ملف الكويت في التغير المناخي

فمشروع الوقود البيئي ومشروع المصفاة الرابعة

ستكون مخرجاتها مفيدة جداً في خفض الانبعاثات من

جميع القطاعات لاسيما قطاع انتاج الكهرباء والماء الذي يعد

الأكثر بدولة الكويت، كما ان القطاع النفطي قام خلال

العامين الماضيين بمشاريع لخفض الانبعاثات من

منشأته ومشروع استرجاع غازات الشعلة في مصفاة

الإحمدي وميناء عبدالله قد تم تسجيلها فعلياً في الأمم

المتحدة كمشاريع تخفف من الانبعاثات المسببة لظاهرة

التغير المناخي، وتعكف الهيئة العامة للبيئة حالياً

لإصدار الموافقة على مشروع

المواضيع الرئيسية التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل، ومن أهمها حساب كمية الانبعاثات لجميع القطاعات بالدولة وحساب الانبعاثات المتوقعة حتى عام 2035 ومعرفة تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر

بجميع السيناريوهات التي أوصت بها الاتفاقية ابتداء

من نصف متر حتى مترين على نصف السواحل والجزر

الكويتية ودراسة تأثير ارتفاع درجة حرارة البحر على

الثروة السمكية وإيضاً دراسة تأثير تغير المناخ على جميع

مصادر المياه بما فيها المياه الجوفية وأدخال تأثير تغير

المناخ وما يصاحبه مستقبلاً من جفاف وعواصف ترابية

على الصحة العامة. ما أكثر الأنشطة التي

تساهم بالانبعاثات المسببة للاحتباس

الحراري وما القطاعات المؤثرة في هذا الشأن؟

● من خلال دراستنا للوضع الراهن بالكويت وبناء على

المعلومات التي قدمناها الى الاتفاقية ضمن البلاغ

الوطني الأول تبين ان 75% من الانبعاثات الغازية المسببة

للاحتباس الحراري تصدر عن أنشطة إنتاج الطاقة (محطات

إنتاج الكهرباء والماء ومصافي البترول وأبار النفط) ثم

يأتي قطاع النقل بنسبة 18% والنسبة المتبقية تتوزع على

القطاعات الصناعية ومرادم النفايات ومحطات معالجة

الصرف الصحي، الانبعاثات المرتفعة التي تصدر من

الأنشطة المتعلقة بالطاقة

يسمى «البلاغ الوطني» وهذا التقرير يتناول حجم وكمية الانبعاثات من الغازات الدفيئة في الدولة والكميات المتوقعة انبعاثها خلال السنوات القادمة والجهود الطوعية للدولة في الحد من هذه الانبعاثات، وتقييم مستوى الضعف والهشاشة في قطاعات الدولة اذا تفاقمت هذه الظاهرة واحتياجات الدولة

للتكيف مع هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال ارتفاع مستوى سطح البحر جراء ظاهرة تغير

المناخ وأثرها على سواحل الكويت وتأثير إمدادات المياه العذبة مع ارتفاع درجات

الحرارة، والهيئة العامة للبيئة كونها نقطة الاتصال الوطنية

المعتمدة لدى سكرتارية الاتفاقية قدمت رسمياً التقرير

الأول «البلاغ الوطني الأول لدولة الكويت الخاص باتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ» في ديسمبر 2012

وستعد حالياً للبدء بإعداد البلاغ الوطني الثاني ومن

المتوقع تسليمه رسمياً الى الاتفاقية في النصف الثاني

من عام 2018.

ستبدأون انن بإعداد البلاغ الوطني الثاني

فما أبرز أوجهه؟ فيما يتعلق بمشروع إعداد

البلاغ الوطني الثاني فالهيئة العامة للبيئة ومن خلال

شراكتها المميزة مع جامعة الكويت ومؤسسة البترول

الكويتية ووزارة الكهرباء والماء وبالتعاون مع جميع

الجهات الرسمية بالدولة ذات العلاقة عقدت لقاءها

التشاورى الأول للاتفاق على

ارتفاع المعدل السنوي للحرارة 1.6 درجة حتى 2050

الارتفاع بدرجات الحرارة ستترافقه قلة هطول الأمطار وزيادة بالعواصف الترابية

قطاع النقل يساهم بـ 18% من انبعاثات الغازات الدفيئة في الدولة

كيف تتعامل الكويت مع الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن وهل تفي بما عليها من التزامات؟

● الكويت من الدول السبابة في التوقيع والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي تهدف الى تثبيت تراكيز غازات الدفيئة بالغلاف الجوي بمستوى يحقق الأمان لكوكب الأرض وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وهذه الصكوك القانونية لم تلتزم الدول النامية بأي اجراء كونها من الدول المتضررة من آثار تغير المناخ ولا تقع على عاتقها أي مسؤولية تجاه ما حدث للمناخ فالاتفاقية اقرب مبدأ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة في انبعاثاتها الغازية منذ عصر الثورة الصناعية عام 1860 لذلك نجد ان جميع الالتزامات تقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة في حين ان الدول النامية ملزمة بتقديم تقرير حالة الوضع الراهن بكل دولة وهو ما

بداية ما رؤيتكم للتغيرات المناخية التي تحصل في المنطقة وظاهرة الارتفاع في درجات الحرارة ومنها في الكويت؟

● موضوع تغير المناخ آثار

جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية منذ زمن طويل،

فبعض العلماء يرى أن تغير المناخ في الكرة الأرضية

يخضع لظروف طبيعية وأن كوكب الأرض يمر بفترات

جليدية تعقبها فترات احترار عالمي وما نعيشه حالياً هو

فترة الاحترار العالمي بسبب انحراف محور الأرض في

مداره حول الشمس، بينما يرى البعض الآخر أن الاحترار

العالمي هو نتيجة ارتفاع معدل انبعاث غازات مبيحة تسمى

الغازات الدفيئة وهذه الغازات تنبعث من الأرض نتيجة

الأنشطة البشرية، ويرجع العلماء زيادة ارتفاع حرارة

الأرض إلى انطلاق عصر الثورة الصناعية في بعض

الدول المتقدمة عام 1860 ومن هذه الغازات الميثان وثنائي

أكسيد الكربون وبخار الماء وأكسيد النيتروجين وبعض

المركبات الكلوروفلور وهدروكربونية، والأبحاث

العلمية والدراسات أثبتت ارتباط هذه الغازات بارتفاع

حرارة الأرض وهذا الارتفاع يتزايد بشكل ملحوظ مع تزايد

انبعاث هذه الغازات وإن لم يوجد المجتمع الدولي حلاً

ناجحاً لخفض انبعاث هذه الغازات فالتأثيرات ستنجح

وخيمة على البشرية وكوكب الأرض، والكويت بحكم موقعها

الجغرافي تتعرض للكثير من الآثار السلبية لظاهرة تغير

المناخ فمن الملاحظ أن معدل درجة الحرارة قد ازداد من

منتصف الالفية السابقة 1960 حتى الآن ومن المتوقع ارتفاع

المعدل السنوي للحرارة بمقدار 1.6 درجة حتى 2050 وهذا

الارتفاع يتزامن مع قلة هطول الأمطار على المنطقة مع زيادة

في شدة العواصف الترابية وارتفاع عدد الأيام المغيرة

خلال العام الواحد.

كيف تتعامل الكويت مع الاتفاقيات الدولية

في هذا الشأن وهل تفي بما عليها من التزامات؟

● الكويت من الدول السبابة في التوقيع والمصادقة على

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي تهدف الى

تثبيت تراكيز غازات الدفيئة بالغلاف الجوي بمستوى

يحقق الأمان لكوكب الأرض وبروتوكول كيوتو الملحق بها،

وهذه الصكوك القانونية لم تلتزم الدول النامية بأي اجراء

كونها من الدول المتضررة من آثار تغير المناخ ولا تقع على عاتقها أي مسؤولية تجاه ما حدث للمناخ فالاتفاقية اقرب

مبدأ المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة في انبعاثاتها الغازية منذ عصر الثورة الصناعية عام 1860 لذلك نجد ان جميع الالتزامات تقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة في حين ان الدول النامية ملزمة بتقديم تقرير حالة الوضع

الراهن بكل دولة وهو ما



زيادة مساحة الغطاء النباتي تسهم بشكل إيجابي في تقليل الانبعاثات الحراري



المشاريع النفطية الحديثة تحمل رؤية طموحة لتحويل هذا القطاع ليكون صديقاً للبيئة